



جامعة المنصورة

كلية الحقوق — قسم الاقتصاد

بحث بعنوان

الانعكاسات المباشرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة

بحث مستخلص من رسالة ماجستير بعنوان

تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة للدولة

دراسة مقارنة بين القانونين المصري والكويتي

إعداد الباحث

نواف عبد الله الحمد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

ابراهيم عبد الله ابراهيم عبد الرؤف

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية والمالية — ووكيل كلية الحقوق
جامعة المنصورة

٢٠٢٤

المقدمة:

إيماننا مني بأهمية هذا الموضوع بشقه الإنساني والقانوني والاقتصادي ولأهمية ما يترتب عليه من جانب أمني واقتصادي وسياسي وأنساني على مستوى الدولة وكذلك على مستوى أمنها القومي والوطني؛ لذلك تم اختيار هذا الموضوع لما من فراغ تشريعي من جانب المشرع الكويتي لتعرف الأنشطة الاقتصادية خارج النشاط الاقتصادي الرسمي للدول ولعدم وجود تعريف للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، ما لا يُدرج في الحسابات الرسمية والإحصائيات الحكومية يُشوه صورة الواقع الفعلي للأنشطة الاقتصادية والعمالة ومعدلات البطالة ومستوى الجريمة، بالإضافة إلى الآثار السلبية الأخرى مثل التهرب من دفع الضرائب، يمكن أن تؤثر هذه البيانات المفقودة سلباً على الجوانب الإنسانية والأمنية والقانونية والاقتصادية.

لذلك إيماننا مني بضرورة البحث في القوانين الاقتصادية للدولة والتركيز على موضوع الاقتصاد غير الرسمي، والنظر في طرق علاجها سواء بالتشريعات الاقتصادية المانعة لهذه الأنشطة أم الدافعة للنشاط الاقتصادي غير رسمي ووضعه ضمن النشاط الاقتصادي الرسمي للدولة أو في تعديل التشريعات الرقابية على سبيل المثال وتداخل الاختصاصات.

ومن الواضح فإن العديد من الدول المتقدمة وكذلك الناشئة عملت على تحسين البيئة التي نتج منها الاقتصاد غير الرسمي وتم دمجها الى الاقتصاد الرسمي للدولة بعدد من الإجراءات والقوانين واللوائح والتشريعات إلا إن هنالك معضله في الأمر لو اردنا تطبيقها على فكره القياس لواقع هذه الدول فان فكره أو نظريه النظام العام والآداب العامة والمصلحة العامة للدولة قد تختلف من مكان الى مكان وتختلف في

نفس المكان من زمان الى زمان الأمر الذي يترتب عليه عائقا في فهم الواقع الفعلي وملاءمته لتطبيقه حسب الدولة.

وتأتي هذه الدراسة في اطار الجهود العلمية المبذولة لدراسة وتحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بصفة عامة، ودراسة هذه الظاهرة في الدول النامية بصفة خاصة ومنها مصر والكويت كنظام مقارن، وعلى الرغم من أنها ظاهرة قديمة توجد في جميع أنحاء العالم، إلا أن فهم مكونات هذه الظاهرة يبقى أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد.

تتزامن انتشار هذه الظاهرة مع ظهور عدة آثار سلبية تؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل شامل، سواء كانت هذه الآثار ذات طابع داخلي متعلقة بالتجارة المحلية أو خارجي مرتبطة بالتجارة الدولية، مثل زيادة الاستيراد منتجات غير مطابقة للمواصفات مع تسببها في تشويه السوق المحلية، وتأثير العمالة غير النظامية على الاقتصاد الرسمي. ويشمل ذلك أيضاً العمالة التي تعمل في ظروف غير ملائمة وبأجور غير ملائمة وعدد ساعات عمل غير محدد، بالإضافة إلى بدائية الصناعات التكنولوجية والصناعات الثقيلة وتأثير ذلك على التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة ومنهجها:

تتمحور مشكلة دراستنا حول التساؤلات التالية:

ماهية الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وحجمها ؟

هل أدى انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى زيادة حجم الدين العام في الدول ؟

وسنعمد في دراستنا على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وسنقوم بذلك من خلال استعراض وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة، بمراجعة الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية ذات الصلة، كما سنستعين بالمصادر والإحصاءات والتقارير التي تم نشرها من قبل الكيانات الاقتصادية على الصعيد العالمي والمحلي، ونعمد عليها في إعداد وإنجاز الدراسة بشكل شامل وموثوق.

خطة الدراسة:

حرصاً على وحدة العرض المنهجي نتناول بحثنا من خلال مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : الانعكاسات المباشرة للاقتصاد غير الرسمي على الإنفاق العام
المبحث الثاني : الانعكاسات غير المباشرة للاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة.

المبحث الأول

الانعكاسات المباشرة للاقتصاد غير الرسمي على الإنفاق العام

وتؤثر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي على الإنفاق العام تأثيراً مباشراً^(١)، ومن أجل التحقق من صحة تلك الفرضية ، يمكن القول أنه في حالة تحقق زيادة في الدخل المتحققة في الاقتصاد غير الرسمي يؤدي ذلك إلى اقتصار الإيرادات العامة على الدخل المتحققة في الاقتصاد الرسمي وبذلك يتبين أن هؤلاء الأفراد الذين يحصلون على دخل من مصادر غير رسمية يتمتعون بخدمات الصحة والتعليم والصرف الصحي والمياه والطرق والمواصلات العامة وغيرها من المشروعات ذات النفع العام بدون تحملهم لأي أعباء تذكر ، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة مقدار وحجم الإنفاق العام ، وهذا بدوره يحتاج إلى حصة كبيرة من الضرائب من أجل تمويله وهو خلق عجز في الموازنة العامة للدولة ، وبناء على ما تقدم يتبين أن الانخفاض الحادث في مقدار وحجم حصة الضرائب مع تزايد حجم ومقدار الإنفاق العام يعمل على إحداث عجز كبير في الموازنة العامة للدولة ، تلك الظروف والأوضاع تضطر الدولة لزيادة حجم ومقدار الضرائب لتمويل العجز في الميزانية العامة، مما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات المالية التي تعاني منها السلطات المالية الحكومية^(٢).

(١) يمكن تعريف النفقة بشكل بسيط بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بهدف إشباع حاجة عامة وتحقيق نفع عام. راجع د/ مصطفى حسني مصطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، مطابع جامعة المنوفية ، بدون سنة نشر ، ص ٤٩٧ .

(٢) في حالة وجود تضخم كبير للاقتصاد السري، يصبح نظام الضريبة على الدخل غير عادل، حيث يشجع على التهرب الضريبي بكافة أشكاله، ويزيد الضغوط نحو تبني أنظمة ضريبية غير مباشرة. هناك خطر من انتشار عمليات التهرب الضريبي في الاقتصاد غير الرسمي،

من هذا المنظور، يصبح النقص الضريبي مسبباً رئيسياً للعجز الكلي في الميزانية العامة. لا شك أن هذه المسائل تؤثر سلباً على سياسات الدولة المالية نتيجة لارتفاع معدلات التهرب الضريبي، والذي يُعتبر أحد أهم جوانب النشاط في الاقتصاد غير الرسمي. هذا الواقع يسفر عن خسائر كبيرة في خزينة الدولة، مما يؤثر بشكل كبير على النفقات العامة وتحقيق أهدافها المطمئنة^(٣).

تتسبب انخفاضات العائدات الضريبية في خلق ضغوط ومشكلات تزيد من تفاقم عجز الميزانية العامة للدول، وهذا يكون أكثر وضوحاً في الدول النامية، يؤدي هذا التفاقم إلى تقليص قدرة الدول على تحقيق التناقص والتوازن الاقتصادي، فعادةً ما تقوم الدول بأداء دورها في هذا الصدد من خلال الإنفاق العام، الذي يلعب دوراً مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي لخدمة التنمية المستدامة، والذي يتطلب موارد كبيرة لتمويله^(٤)، مع عدم قدرة الإيرادات العامة على تمويله مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، وهذا العجز بالرغم من تأثيره بالأنشطة الخفية قد يعمل على تزايد هذه الأنشطة وتغلغلها في الاقتصاد العام، لأن الدولة عندما تواجه هذا العجز قد تلجأ إلى التوسع في الضرائب القائمة، مما يترتب عليه زيادة الضغوط على دافعي الضرائب

مما يحفز الأفراد على التهرب الضريبي بشكل أكبر. راجع د/ صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد السري ، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٢ وما بعدها .

(٣) د/ فهم عمر فهم ، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠١٢ م ، ص ٢٦١ .

(٤) د/ عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد " العلاقة الجهنمية " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ م ، ص ٢٦١ .

وفي كل الحالات سوف يولد حافزا نحو التملص من الضرائب^(٥)، وتتميز الدول التي يتطور فيها الاقتصاد الرسمي عن الاقتصاد غير الرسمي باستقرار في ميزانيتها العامة وتستطيع الدولة أن تنفذ سياستها وتؤمن سريان الأنشطة الاقتصادية المشروعة في القطاعات الرسمية ولا شك أن ذلك سيعمل على تطور الاقتصاد والتنمية^(٦).

والواقع أن ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه تؤثر على النفقات العامة ، حيث تعمل على تشويه عناصر النفقات العامة، فهناك عناصر في الموازنة العامة يكون من المتوقع أن يبدد السياسيون المرتشون موارد عامة على هذه البنود، ومن أجل ابتزاز رشاوى منها في ظل جو من السرية التامة ، ومثالا على ذلك البنود التي من الصعب سرقة قيمتها ، أو المنتجات التي يتم إنتاجها وتوزيعها في أسواق درجة المنافسة قيمتها منخفضة ، أيضا مثالا آخر الإنفاق العسكري على الطائرات المقاتلة ومشروعات الاستثمار واسعة النطاق فهذه المجالات يكون الإنفاق فيها أكثر من الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي ، وبالرغم من هذا الإنفاق يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي إلى مدى أبعد من الفئة الأولى^(٧).

(٥) د/ مصطفى خليفة الزوادي ، الاقتصاد الخفي في ليبيا ، الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة

الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي ، مجلة العلوم والتقنية ، أبريل ٢٠١٥ م ، ص ٣١ .

(٦) د/ قارة ملاك ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب ،

المكسيك ، تونس ، السنغال ، رسالة دكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،

٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ص ٤٩ .

(٧) د/ طارق محمود عبد السلام السالوسي ، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع

المصرفي المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م ، ص ٣٨ .

إحدى صور الفساد الاقتصادي تتمثل في قيام رجال الأعمال بدفع الرشاوى للحصول على تراخيص أو تسهيلات في دخول السلع، واللافت هو أن العبء الأكبر ليس على رجل الأعمال نفسه، بل على طرف ثالث يمكن أن يكون الاقتصاد القومي أو المستهلك. قد تتحمل الموازنة العامة للدولة هذا العبء إذا كانت الحكومة تقوم بشراء تلك السلع^(٨).

الفساد المالي والإداري يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية للأجهزة الحكومية، إذ يتبين وجود علاقة تناقصية بين مستوى الفساد ومستوى الكفاءة الاقتصادية، يؤثر الفساد سلباً على فعالية وكفاءة البنية التحتية والإنتاجية للحكومة وأجهزتها، مما يعوق التطور والنمو الاقتصادي الضروري للمجتمع، كما يشكل الفساد تهديداً للأنظمة القانونية القائمة، حيث يعزز معدلات الجريمة والفقر والتخلف^(٩).

وتهدف عدد من الأبحاث إلى توضيح أثر الفساد على الإنفاق العام وهذه الدراسات كانت بطبيعة الحال دراسات تطبيقية ، وقد توصلت دراسة إلى أثر إيجابي ومعنوي للفساد على حجم الإنفاق الحكومي (kaufmann and wei 1999) وهناك دراسات تناولت أثر الفساد على جودة الإنفاق الحكومي وهذه الدراسة كانت مقدمة عام (1997 , tanzi and davodi) وقد توصلت إلى وجود أثر سلبي

(٨) وقد يؤدي استيراد السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لإتمام الصفقة، مما يؤثر على سعر صرف العملة المحلية ويقلل من قيمتها. د/ محمد عادل العجمي ، دولة رجال الأعمال ، مصر في أحضان البيزنس ، مكتبة جزيرة الورد ، بدون سنة نشر ، ص ١٠٣ .

(٩) د/ السيد أحمد محمد علام ، جرائم الفساد وآليات مكافحته في نطاق الوظيفة العامة في ضوء التشريع الجنائي المصري والاتفاقيات الدولية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٥ م ، ٢٠١٦ م ، ص ٥٤ .

ومعنوي للفساد على جودة الإنفاق العام المتمثل في جودة الطرق والكباري ، وهناك دراسات أخرى مثل الدراسة المقدمة من (mauro 1997) ، حيث لم تتوصل هذه الدراسة إلى نتيجة معنوية ، ولكن دراسات أخرى مثل الدراسة المقدمة (Esty and Porter 2002) ودراسة (Tanzi and Davoodi, 1997) حيث قد توصلت هذه الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للفساد على مقدار وحجم الإنفاق على البنية الأساسية^(١٠).

وبناء على ما سبق يتبين أن الفساد له دورا كبيرا في إضعاف وتآكل الإنفاق العام وذلك من خلال ابتزاز السياسيين الرشاوى والمنح والعطايا والذي يتحمل ذلك في النهاية أما للاقتصاد العام أو المواطن وخاصة المواطنين محدودي الدخل ، ويعمل ذلك على انخفاض حجم ومقدار الإنفاق العام والذي بدوره قد يمس قطاعات ذات أهمية محورية مثل التعليم والصحة والإسكان والتدريب والبحث العلمي والضمان الاجتماعي^(١١)، وفي جميع الأحوال فإن الفساد يعمل على سوء تخصيص الموارد العامة ، ففي الغالب الأعم يوجه الإنفاق إلى احتياجات ذات مبالغ كبيرة مثل التسليح بالإضافة إلى انتشار الرشوة من أجل الحصول على الخدمات العامة^(١٢) .

(١٠) د/ هدى عبد الحميد علي محمد ، الفساد والتضخم ، (corruption and inflation) ، مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، السنة المائة ، العدد ٤٩٣ يناير ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٩٤ .

(١١) د/ طه سيد بدوي ، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الاقتصاد القومي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، الجمعية العلمية لكليات الحقوق المصرية ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، العدد الثامن والعشرون أكتوبر ٢٠٠٨ م ، ص ٧٣ ؛ د / عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الخفي وغسيل والفساد " العلاقة الجهنمية " مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .

(١٢) مثل الصحة والتعليم الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في تقديم هذه الخدمات للمحتاجين، وأيضا إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بدون وجود ما يبررها في حالة ترسية المشروعات

ويؤثر الفساد على الاستثمار العام الذي يتمثل في البنية التحتية وما يرتبط بها ، إن تأثيره سيكون كبير ومباشر، لأن جزء من الموارد التي يفترض أني تم توجيهها إلى القطاعات العامة من أجل إقامة بنية أساسية تدعم عمليات الإنتاج يتم الاستيلاء عليها من خلال علاقات الفساد وتوجيهها إلى المنفذين في المؤسسات الحكومية التي تقوم بتنفيذ المشروعات الأمر الذي يزيد من تكلفتها أو تقليص نوعيتها أو حتى الاثنين معا، وقد ساعد التحيز السياسي والاقتصادي نحو الإنفاق الرأسمالي كمحفز للنمو إلى قيام حكومات الدول الناشئة بالإنفاق الهائل على مشاريع البنية التحتية ذات المردود الاقتصادي المنخفض، ولكن يجري تنفيذها استجابة لعلاقات الفساد (سواء في ترسيه المشاريع أو تنفيذها) أو لعائدها السياسي^(١٣).

الإنفاق الحكومي الحالي يُعدُّ أداة فعّالة بيد الدولة لتحقيق كافة أهدافها لكن النهرب الضريبي والجمركي، والذي يُعدّ الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية جزءاً من انتشاره، يشكل عقبة رئيسية أمام استخدام إيرادات الدولة في عمليات التنمية،

على موردين ومقاولين بأثمان مرتفعة. د/ عبد الحكم سيد إبراهيم سالمان ، دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي " ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد ٥٢١ ، السنة المائة وسبعة ، يناير ، ٢٠١٦ م ، ص ٣١٤ .
^(١٣) د/ عبد الأخوة التميمي ، الفساد المالي والسياسي تبديد للثروات وتأخير التنمية ، حوار المتمدنين ، المدينة ، العدد ٢٠٢٣ ، ٣٠ / أغسطس ، ٢٠٠٨ م ، ص ٣٤٥ .

بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود التهرب بشكل واسع يخلق آثار اقتصادية أخرى، مثل تضرر السلع والمنتجات المحلية^(١٤).

يترتب على انتشار الفساد وتفشيهِ في كيانات الدولة عواقب على توجيه النفقات العامة، يؤدي ذلك إلى تقليل الفائدة المرجوة من الإنفاق إلى أدنى حد ممكن، بدلاً من تحقيق أقصى استفادة منه، ونتيجة لانتشار الفساد وتأثيره في المجتمع، يتعرض تخصيص الموارد للخطر، حيث قد يتم تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات بطريقة متميزة تميل إلى اختيار البضائع والمعدات والآلات من بلدان معينة، دون أخذ في الاعتبار جودة أو تكلفة هذه السلع مقارنة بالمصادر الأخرى المتاحة^(١٥).

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بجميع أشكالها وأنواعها تسهم بصورة مباشرة في حدوث عجز في الموازنة العامة، لأن انخفاض القاعدة الضريبية يؤدي إلى تفاقم العجز واستمراره ولا يكون أمام الدولة إلا اللجوء إلى الاقتراض من أجل الوفاء باحتياجات الإنفاق العام وفي حالة عدم كفاية مصادر

^(١٤) د/ محمد فوزي حامد محمد حجاج ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري في القطاع الصحي في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٣ م ، ص ٢١٦ .

^(١٥) وبالإضافة إلى ذلك، قد تميل المناقصات والمشروعات الكبيرة إلى تفضيل شركات معينة يمتلكها أصحاب النفوذ في المجتمع، مما يعرض عملية المنافسة للتأثيرات الضارة . د/ عبد الحكم سيد إبراهيم سلمان ، دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي " ، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد/العدد: مج١٠٧، ع٥٢١٦، ٢٠١٦، ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

الافتراض المحلية، فإن الدولة تعمل على زيادة الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة أو لجوء الدولة إلى التمويل التضخمي^(١٦).

من الواضح أن ذلك يؤدي إلى مشكلات هيكلية ونقدية، مثل ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية أو تحويل الاستثمارات من العملات المحلية إلى العملات الأجنبية من قبل الأفراد، وهذا يتسبب في تقليل قاعدة الضريبة التي تستند إلى التضخم، مما يؤدي إلى تخفيض الدخل الفعلي المتاح للحكومة، مما يعيق قدرتها على تمويل الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية بشكل كافٍ^(١٧).

المبحث الثاني

الانعكاسات المباشرة للاقتصاد غير الرسمي على الإيرادات العامة

نتناول في هذا المبحث مسألة التهرب الضريبي وعلاقتها بالاقتصاد غير الرسمي، حيث سيتم توضيح مفهوم التهرب الضريبي من جانب، ومن آخر الآثار التي يمكن أن يترتب عنها على النحو التالي :

(١٦) د/ سيد طه بدوي ، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الاقتصاد القومي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية ، العدد الثامن والعشرون ، أكتوبر ٢٠٠٨ م ، ص ٧٣ .

(١٧) د/ محمد إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفي في مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٨ م ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

أولاً: تعريف التهرب الضريبي^(١٨):

وتعد مشكلة التهرب الضريبي من بين التحديات الخطيرة التي تواجه السياسة المالية، خاصة في الدول الناشئة التي تعاني من ضعف في كفاءة الأجهزة الضريبية وسوء في تنفيذ أساليب جمع الضرائب والتحصيل، إلى جانب التحديات الاقتصادية المتعلقة بتخلف البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتتسم هذه الدول أيضاً بسيطرة بعض القوى الاجتماعية ذات النفوذ، مما يتيح لها في كثير من الأحيان التهرب من التزاماتها الضريبية والمالية^(١٩).

يعرف الفقه التهرب الضريبي، بأنه " محاولة الممول عدم دفع الضريبة بإخفاء بعض العناصر كلياً أو جزئياً واستعمال طرق احتيالية أو غش لعدم دفع الضريبة في أي مرحلة من مراحلها سواء عند الإعلان عنها أو عند التحصيل " ^(٢٠)؛ وتبنى جانب من الفقه الغربي تعريفاً مفاداً أن التهرب الضريبي هو عدم تقديم الإقرار الضريبي أو إغفال بند فيه كان يجب إدراجه تهرباً ^(٢١) .

^(١٨) د/ السيد محمد السيد نصار ، دور السياسة الضريبية في مواجهة ظاهرة الاقتصاد غير

الرسمي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥ م ، ص ١٠٢ .

^(١٩) د/ عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي ، دار

الأندلس للطبع ، بدون سنة نشر ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ ؛ د/ مصطفى حسني مصطفى ،

اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٣١ .

^(٢٠) د/ علي عبد المتعال ، أساسيات في علم الضرائب ، دار الجيل ، القاهرة ، ١٩٦٧ م ، ص

٦١٠ .

⁽²¹⁾ Balter. Harry : Tax fraud and Warren Gorham Lamont , U.S.A , 1977 , p. 22 .

ويختلف التهرب الضريبي عن التجنب الضريبي وعن نقل عبء الضريبة
وظاهرة استهلاك الضريبة:

فمن ناحية أولى، يقصد التجنب الضريبي عمل أو إجراء مشروع لأنه غير
مخالف للقانون وأحيانا يطلق عليه التهرب المشروع ، لأنه يتشابه مع التهرب
الضريبي في الأثر المالي على إيرادات الحكومة ، وهناك طريقتين لكي يتحقق
التجنب الضريبي ^(٢٢)، إما الطريقة السلبية وتقوم على أساس الامتناع عن مزاولة
النشاط الموجب للضريبة أو تمويل النشاط لإنتاج أو استيراد سلع لا تخضع
للضريبة، أو الطريقة الإيجابية ، وتقوم على أساس الاستفادة من ثغرات القانون أو
الانتفاع بما رتبته القانون من إعفاءات ، مثل توجيه الأنشطة إلى نواحي الاستثمار
المعفاة طبقا لنصوص القانون الضريبي^(٢٣).

والدراسة التي قام بها شيندر وونك (Schneider , neck) تؤكد على أن
جدول ضرائب الدخل يعمل على التجنب الضريبي أكثر من التهرب الضريبي

(٢٢) د/ فهم عمر فهم عايد ، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي ، رسالة دكتوراه ،
حقوق طنطا ، ٢٠١٢ ، ص ٢٩٩ .

(٢٣) ومن الواضح أن التجنب الضريبي غير مخالف للقانون ولا يمكن وصفه بأنه تهرب ضريبي
رغم ما بينهما من تشابه وذلك في وحدة الأثر المترتب عليها وهو حرمان الدولة من جزء
كبير من إيراداتها . د/ أحمد صالح أحمد محمد ، العبء الضريبي الفعلي على المشروعات
في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، ٢٠٠٢ م ، ص ٢٥٢ ؛ د/ عبد
الهادي مقبل ، دور الضرائب غير المباشرة في تنمية اقتصاديات الدول الآخذة في النمو مع
التطبيق على مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ١٩٨٨ م ، ص ٢٥٦ ،
٢٥٧ .

وتفسير ذلك أن الأنظمة الضريبية بما تحويه من الاستثناءات والإعفاءات والتخفيضات وذلك كله يدفع الأفراد إلى مضاعفة جهودهم من أجل تجنب القانوني للضريبة وذلك من أجل الحصول على المزيد من الأرباح بعيداً عن عقوبات ، أو احتمال اكتشاف التهرب غير المشروع وبذلك تفعيل العمل في الاقتصاد الرسمي ، وعلى عكس ذلك ما حدث في النمسا ١٩٨٩ م حيث أشارت الدراسة إلى أن عدم التوسع في الإعفاءات وتخفيف درجة التعقيد الضريبي يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي^(٢٤).

ومن ناحية ثانية نتناول نقل عبء الضريبة، ويشترك مع التهرب الضريبي في كونهما وسيلتان للتخلص من الضرائب، لكن عبء الضريبة يختلف عن التهرب الضريبي في أنه لا يؤدي إلى فقدان حق الخزينة العامة في الحصول على إيرادات الضرائب، يتمثل الفرق في أنه عند نقل عبء الضريبة، يتغير شخص الملتزم قانوناً بالضريبة بينما يظل الحق في الحصول على الضريبة للدولة دون تأثير، هذه العملية تشمل شخصين، الأول هو الشخص المكلف قانونياً الذي يدفع الضريبة أو الممول القانوني، والثاني هو الشخص الذي يتم تحميله جزئياً أو كلياً بعبء الضريبة، ومع ذلك، لا يتسبب ذلك في فقدان حق الخزينة العامة في جمع الضرائب^(٢٥).

(٢٤) د/ فهم عمر فهم عايد ، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ .

(٢٥) هناك ما يعرف بنقل العبء الضريبي، ويمكن تقسيمه إلى نقل مقصود ونقل غير مقصود، يحدث النقل المقصود عندما يفرض المشرع ضريبة مباشرة على فئة معينة من الأفراد، ويقوم هؤلاء الأفراد بتحميل العبء الضريبي على آخرين، مثل المستهلكين، كما هو الحال في ضريبة المبيعات. أما النقل غير المقصود، فيحدث عندما يحاول الأفراد نقل العبء الضريبي إلى الآخرين دون قصد، كما يحدث عندما يتمكن شخص ما من تحميل عبء الضريبة على

ومن ناحية ثالثة نتناول ظاهرة استهلاك الضريبة ^(٢٦)، ومقتضى هذه الطريقة أن الشخص المشتري لمال معين وهذا المال يتصف بالدوام ومفروض عليه ضريبة سنوية، فيقوم هذا الشخص بتخفيض ثمن هذا المال بمقدار الضريبة المفروضة أو بمقدار جزء منها للمدة التي يقدر أن يستمر فيها هذا المال ويحق دخلا وهذه ما تسمى بظاهرة استهلاك الضريبة وهي تختلف عن التهرب الضريبي ^(٢٧).

ثانيا : أنواع وصور التهرب الضريبي ^(٢٨) :

تتعدد وتختلف صور التهرب الضريبي باختلاف نوعية الضرائب المفروضة ، حيث_تتمثل صور التهرب الضريبي في حالة فرض ضرائب مباشرة في صور عديده منها حالة قيام الممول بتقدير دخله أو ثروته بأقل من قيمتها الحقيقية، وايضا

شخص آخر. د/ مصطفى حسني مصطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٣١ وما بعدها ؛ د/ السيد عبد المولى ، المالية العامة المصرية ودراسة الاقتصاد العام المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ م ، ص ٤٣٧ ، ٤٣٨ .
(٢٦) د/ حسني الجندي ، القانون الجنائي الضريبي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، الإسرائ للطباعة ، ٢٠٠٥ م ، ٢٠٠٦ م ، ص ٧٦ .

(٢٧) د/ السيد عبد المولى ، المالية العامة دراسة للاقتصاد العام المصري ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ ؛ د/ فهم عمر فهم عايد ، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي ، مرجع سابق ، ص ٣١ . وهناك ما يُعرف بـ "رأسالة الضريبة"، وهي تختلف عن التهرب الضريبي وتُعرف أيضاً باسم "تجميد الضريبة"، يقوم الفرد في هذه الحالة ببيع أصوله المالية، التي يجب أن تتمتع بالاستقرار والثبات، ويزيد سعر بيع تلك الأصول نتيجة لإعفائها أو إعفاء الدخل المتحقق منها من الضريبة

(٢٨) د/ زين العابدين ناصر ، مبادئ علم المالية العامة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ م ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

حالة قيام الممول بالمبالغة في تقدير التكاليف واجبة الخصم من وعاء الضريبة^(٢٩)؛ بينما تتمثل صور التهرب الضريبي في حالات مثل تقديم الإقرار الضريبي السنوي بناءً على معلومات غير صحيحة أو مضللة، وعدم إبلاغ عن وجود دفاتر محاسبية أو سجلات أو حسابات أو مستندات تتعارض مع المعلومات المقدمة، يشمل ذلك أيضاً حالة التلاعب بالسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة عن طريق التدمير المتعمد قبل انتهاء المدة المحددة لتقادم دين الضريبة^(٣٠)؛ وبغض النظر عن الظروف، يُعتبر التهرب من دفع الضرائب جريمة تُعتبر مخلة بالشرف والأمانة^(٣١).

(٢٩) حيث من صورها أيضاً:

- قيام الممول بإخفاء المظاهر الخارجية التي ينص المشرع عند فرض الضرائب على أساسها وتتحقق هذه الصورة في حالة قيام الممول بإخفاء جزء كبير من تركته تفرض الضريبة عليها .
- عدم إعلان الممول عن النشاط أصلاً وبالتالي عن الدخل الخاضع للضريبة .
- تفسير القانون تفسيراً خاطئاً أو استغلال ثغراته عن قصد من أجل تخفيض قيمة الضريبة.

راجع في ذلك: د/ فهميم عمر فهميم عايد ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٣٠) قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٢٣ في ٩ يونيو ٢٠٠٥ م .

حيث بين في ذلك إن قيام الممول بإخفاء السلع المصدرة أو المستوردة التي تكون محلًا لفرض الضريبة الجمركية أو بإعلان قيمة لها أقل من قيمتها الحقيقية إلى حد كبير وقد حدد المشرع المصري صور التهرب الضريبي في المادة ١٣٣ من قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م بشأن الضريبة على الدخل "يعاقب كل ممول تهرب من أداء الضريبة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة التي لم يتم أدائها بموجب هذا القانون أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(٣١) حيث من صورها أيضاً:

ثالثاً: أسباب التهرب الضريبي :

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي عملت على ظهور ظاهرة التهرب الضريبي واستمرار تفاقمها، منها أسباب أخلاقية وأسباب فنية وإدارية وأسباب اقتصادية وأسباب سياسية^(٣٢) على النحو التالي :

١- الأسباب الأخلاقية وهي تتعلق بالوعي الضريبي :

إن تدني مستوى الأخلاق في دولة معينة يعمل على التسامح مع المتهربين ، حيث يكون الباعث على التهرب قويا وظاهر وواضح ، لأن غياب الضمير الضريبي أو عدم تيقظه واعتبار أن سرقة الخزنة العامة لا يعد من قبيل السرقة ، ووجود اعتقاد أن من لا يدفع الضريبة يصبح ماهرا وذكيا ومن يؤدي هذه الضريبة يصبح طيبا وخاملا ، وتتوافر تلك الصورة في حالة تفشي ظواهر الفساد واستغلال

- اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام المصلحة بقلّة الأرباح أو زيادة الخسائر .

- إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة وفي حالة العود يحكم بالحبس والغرامة .

راجع في ذلك: د/ حسني الجندي ، القانون الجنائي الضريبي ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٣٢) ولا شك أن التهرب الضريبي يوجد في جميع الاقتصاديات ولكن نطاق وحجم التهرب يختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى اختلاف بنيانها الاقتصادي، بالإضافة إلى تباين الوعي الضريبي لدى مواطنيها، وتفاوت توزيع الدخل والثروات فيها. د/ مصطفى حسني مصطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩ .

النفوذ والمحسوبية ^(٣٣) ، ويرى الفقه المالي ^(٣٤) أن ضعف الضمير الضريبي لدى كثير من الممولين يرجع إلى :

افتقاد القوانين الضريبية إلى خصائص القاعدة القانونية . بالإضافة إلى أن المواطنين لا يشعرون بالنفع الذي يعود عليهم من أنشطة الدولة المختلفة أو افتقارهم وعدم استطاعتهم الاستفادة من ذلك النفع ، ووجود اعتقاد لدى الأفراد بسوء استخدام الدولة للموارد المالية ، ويرجع ذلك إلى عدم جدوة الإنفاق العام وانتفاع الأفراد به ، مما يدفع الأفراد إلى احتفاظهم بأموالهم خير لهم من دفعها للخزانة العامة وشعور الأفراد بالظلم ، حيث إن الأفراد يعتقدون أن ازدياد الأعباء الضريبية عليهم بسبب ارتفاع أسعارها أو نتيجة لتعدد أوعيتها مما يعمل على شعور الأفراد بظلمها .

فضلا عن غياب الوعي الضريبي وعدم انتشاره ، حيث إن عدم توافر وعي ضريبي لدى الأفراد بأن الضريبة واجب وطني وأخلاقي وفريضة من الواجب أدائها سيعمل على نمو واستمرار التهرب الضريبي ، وإن وجود وازع ديني وسمو أخلاقي أو ترسيخ الديمقراطية وإيجاد المثل الصالح ومواجهة الفساد أنها عوامل في ذو أهمية قصوى ^(٣٥) .

٢- الأسباب الفنية والإدارية :

^(٣٣) د/ عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي ، مرجع سابق ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .
^(٣٤) المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

تعد عدم دقة النصوص الضريبية وغموض التشريع الضريبي عاملاً مهماً يساهم في زيادة حالات التهرب الضريبي. فعندما يكون القانون الضريبي غير دقيق وغير واضح، يصبح من الصعب على المكلفين فهمه وتطبيقه بشكل صحيح، مما يتيح الفرصة للتلاعب والتهرب من سداد الضرائب. وبالمقابل، عندما يكون التشريع الضريبي واضحاً ودقيقاً، يكون من السهل على الأفراد والشركات فهم متطلبات الضرائب والتزاماتهم، وبالتالي يتم تطبيق القوانين الضريبية بشكل أكثر فعالية ويقل احتمال حدوث التهرب^(٢).

ولاشك أن التباين والاختلاف في الإجراءات التي تتخذ من مرحلة فرض الضريبة حتى يقوم المكلف بسدادها يمكن أن يفتح الباب أمام التهرب الضريبي في بعض الضرائب أكثر من البعض الآخر، يتضح ذلك في الضرائب المباشرة بشكل عام^(٣)؛ وهناك نقل مقصود ونقل غير مقصود ويتحقق النقل المقصود في حالة قيام قيام المشرع بفرض ضريبة مباشرة على بعض الأشخاص فيقوم هؤلاء الأشخاص

(١) د/ مصطفى حسني مصطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

(٢) وبمعنى قريب من المشار اليه في المتن فان توضيح النصوص وابتعادها عن اللبس والغموض يعد مؤشراً على قدرة القوانين الضريبية على فهم المجتمع الضريبي وتغطية جوانبه بشكل شامل، أما عدم دقة النصوص وغموضها، فهو يفتح الباب أمام تفسيرات وتأويلات متعددة واجتهادات، مما يسهم في زيادة الفجوات وتساعد معدلات التهرب الضريبي. فالتعديلات المتكررة على التشريعات الضريبية واستمرارها يؤدي إلى عدم وضوحها لدى الإدارة الضريبية والمكلفين، مما يزيد من فرص التهرب .

(٣) وخاصةً ضرائب الدخل مثل الضرائب المفروضة على الأرباح الناتجة عن المهن غير التجارية، فعمليات الربط وإجراءات التحصيل تلعب دوراً بارزاً في تسهيل عمليات التهرب الضريبي . د/ عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

بنقل عبئها إلى أشخاص آخرين يسمون المستهلكين، أما غير المقصود فهو نجاح الممول الحقيقي بإلقاء عبئها على غيره لم يقصده المشرع^(١).

إن من أهم السمات التي تتميز بها الدول المتخلفة هو سوء تنظيم الإدارة الضريبية ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل فيما يلي :

ويمكن حصر الأسباب الفنية والإدارية في عدد من النقاط، اولها انخفاض مستوى كفاءة العناصر الفنية والإدارية الماهرة في المجال المحاسبي، وثانيها عدم ملائمة أماكن الإدارات الضريبية مما يؤثر سلباً على العاملين و الممولين، وثالثها عدم التنسيق والتعاون بين الإدارة الضريبية والجهاز الإداري للدولة^(٢).

(١) د/ أحمد صالح أحمد محمد ، العبء الضريبي الفعلي على المشروعات في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٢) حيث من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى ذلك:

- انخفاض وتدني مستوى أجور ومرتببات العاملين في قطاع الضرائب وعلى وجه العموم في الدول النامية ، حيث إن ذلك يعمل على انخفاض العناصر ذات الكفاءة وذوي الخبرة المدربة تدريب سليم ، لأنه مع ارتفاع معدلات التضخم و غلاء الأسعار وعدم التناسب بين المرتبات والأجور هذا الأمر ينعكس بشكل سلبي على نفسيات العاملين بالضرائب ، وبلا شك أنه سينعكس سلباً على تعاملهم مع الممولين ، هذه الموضوعات قد تدفع ضعاف النفوس من الموظفين إلى التواطؤ مع الممولين من أجل الحصول على رشاوى في مقابل مساعدتهم على التهرب الضريبي .
- أن الإجراءات الإدارية والمتعلقة بعمليات التقدير والربط والتحصيل وما تتميز به من تعقيد وانخفاض مستوى أداء الإدارة الضريبية حيث تعمل على تكليف الممول بالكثير من الوقت والجهد والمال بالإضافة إلى العبء النفسي لديه كل تلك الموضوعات تولد لديه روح الكراهية للضريبة وتدفعه إلى الهروب منها . راجع في ذلك: د/ جميل عبد

٣- الأسباب الاقتصادية^(١) :

تعد الأسباب الاقتصادية من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في حدوث التهرب الضريبي وانتشاره، فمن ناحية أولية فأن الوضع الاقتصادي الخاص بالمول والمكلف بالضريبة يلعب دورا كبيرا وهو بلا شك عامل مؤثر وحافزا كبيرا على التهرب الضريبي ، حيث يقوم بالموازنة بين ما دفعه من ضريبة ومقدار ما عاد عليه من نفع ، وفي حالة رؤيته أو إحساسه بالانتفاع بالضريبة وأن الاقتصاد قد استفاد من جراء دفع الضريبة فسوف يبادر إلى سداد الضرائب المفروضة عليه أما في حالة عدم الإحساس بمقدار النفع العائد عليه فإنه يميل إلى التهرب .

الرحمن صابوني ، التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات " دراسة مقارنة " رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ م ، ص ٦٠ وما بعدها.

(١) حيث تلعب الظروف الاقتصادية دورا كبيرا في عمليات التهرب الضريبي ، حيث يزداد التهرب الضريبي في حالة الكساد الاقتصادي ويقل في فترة الرخاء الاقتصادي وهو ما يسمى بالدورات الاقتصادية ، لأنه في فترة الرخاء الاقتصادي تقل فترة حساسية الأفراد بالضريبة وذلك في حالة زيادة دخولهم حيث تشكل حالة الرخاء أو الرواج في معدلات التهرب الضريبي ، وللرخاء الاقتصادي دورا كبيرا في انخفاض حالات ومعدلات التهرب الضريبي ، حيث إن الدخل المرتفعة ومستوى المعيشة المرتفعة أيضا تقلل من شعور الأفراد بارتفاع الأسعار ، وارتفاع معدلات الضريبة ، ولا شك أن السياسة المالية للدولة تختلف باختلاف الحالة الاقتصادية للدولة ففي حالة الكساد تكون السياسة المالية شديدة بفرض المزيد من الضرائب بسبب نقص الإيرادات العامة ، أما في حالة الرواج فتكون إيرادات الدولة مرتفعة وتنتم السياسة المالية فيها بالتساهل نوع ما.

أنظر في ذلك: د/ فهم عمر فهم عايد ، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ ، ٣١١ .

ومن ناحية ثانية، تلعب طبيعة الظاهرة النقدية السائدة (وهي حالة الركود والتضخم) دوراً ملموساً في عمليات التهرب، حيث إن الالاقتصاديات النامية تتسم عادة بزيادة معدلات التهرب الضريبي وأن الاقتصاد غير الرسمي القائم على أسس غير قانونية وغير مشروعة ، وقد قدره البعض من الخبراء بأنه يمثل حوالي ٤٠ % من الناتج القومي ، وهو في الأساس لا يلتزم بدفع أي ضرائب ^(١) .

ومن ناحية ثالثة، تلعب مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها الدول دوراً غير مباشر في التأثير على ظاهرة التهرب الضريبي في الدول التي لم تحقق بعد تقدماً اقتصادياً كبيراً، يكون مصدر الدخل الوطني يعتمد أساساً على الموارد الطبيعية والزراعة، يكون من الصعب تطبيق أنظمة الضرائب على الدخل بفعالية في هذه الحالة، مما يزيد من انتشار التهرب الضريبي ^(٢).

بناءً على ما تم ذكره، يكون من الصعب على الدول الحصول على الحصيلة الضريبية من معظم الممولين، خاصة في مراحل النمو الاقتصادي المبكرة. ومع تقدم مراحل النمو الاقتصادي، تتحسن كفاءة تطبيقات النظم الضريبية العملية، مما قد يقلل من حالات التهرب الضريبي ^(٣).

(١) د/ عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٢) د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ م ، ص ١٤٨ وما بعدها .

(٣) ومن هنا يتضح أن البنين الاقتصادي للدولة له دوراً مؤثر أيضاً على عمليات التهرب الضريبي ، حيث إن الدول الصناعية الكبرى تقل درجات ومعدلات التهرب الضريبي بسبب تركيز الأنشطة الاقتصادية أما في المجتمعات الزراعية فتزداد نسبة التهرب الضريبي. د/

٤- العوامل السياسية^(١):

إن سياسة الإنفاق العام تلعب دوراً رئيسي في تحديد نطاق التهرب الضريبي وذلك في حالة شعور الأفراد بأن الحكام لا يستخدمون الأموال العامة للاستخدام الأمثل ، فإن ذلك يؤثر على حالتهم النفسية ويدفعهم إلى التهرب الضريبي، وعلى العكس من ذلك وفي حالة قيام الدولة بالإنفاق في أوجه غير نافعة لمجموع المواطنين ، وذلك في حالة الإنفاق على مظاهر الترف والبذخ ، فإن ذلك يقلل من دوافع الأفراد على إعطاء الدولة الحصيلة الضريبية لعدم رضائهم عن سياسات الإنفاق العام، وذلك لوجود شعور لدى الأفراد بإساءة استخدام الدولة للأموال ، وأن الأفراد يدفعون أكثر مما يحصلون على أي منفعة، ويرجع ذلك إلى عدم رضا الأفراد بما تقدمه له الحكومة أو الدولة من خدمات، حيث إن ذلك يدفع الأفراد إلى شعورهم بالغبن وإلى محاولة التهرب من الضريبة^(٢) .

رابعاً: طبيعة العلاقة بين ظاهرتي التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي:

الاقتصاد في الدولة يمكن أن يفهم على أنه نظام مزدوج، حيث يتكون من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي أو الخفي، يظهر الاقتصاد غير الرسمي

مصطفى حسني مصطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ ؛ د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(١) د/ عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي ، مرجع سابق ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) د/ مصطفى حسني مصطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٤٤ .

عادة عندما يفشل الاقتصاد الرسمي في استيعاب العمالة والموارد بشكل كافٍ ومن ثم، ترتبط علاقة وثيقة بين الاقتصاد غير الرسمي وظاهرة التهرب الضريبي، حيث يعتبر التهرب الضريبي شكلاً أساسياً من أشكال الاقتصاد غير الرسمي، ويتمثل ذلك في قيام الأشخاص المكلفين بالضرائب بالتهرب من دفعها كلياً أو جزئياً، باستخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة، بهدف إخفاء نشاطهم أو تقليله بشكل غير دقيق أمام السلطات الضريبية، عليه تنشأ الأنشطة غير الرسمية نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها في هذه الحالة ^(١).

إحدى العوامل الرئيسية التي تشكل الدخل القومي هي العائدات الضريبية، ومن الواضح أن أي تقصير أو خلل في هذه العائدات يمكن أن يؤدي إلى خلل في استراتيجيات التنمية الاقتصادية وتدهور في الدخل القومي، ومن بين النتائج الرئيسية لوجود الاقتصاد غير الرسمي هو نقص في العائدات الضريبية، حيث يسمح هذا الوضع للأنشطة والدخل الناتج عنها أن يتمتع بالإعفاء الضريبي، ونتيجة لذلك لا يقوم المشاركون في تلك الأنشطة بالكشف عن دخلهم أو أنشطتهم للجهات الضريبية ^(٢)، وقرارات التهرب في هذه الحالة لا تتعلق بالتنظيم الفني والإداري للضرائب ولذا السياسة الضريبية ^(٣).

(١) د/ فهم عمر فهم عايد ، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

(٢) د/ أحمد جامع ، علم المالية العامة ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ م ، ص ٢٤٦ .

(٣) د/ أحمد صالح أحمد محمد ، العبء الضريبي الفعلي على المشروعات في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .

وقد قدرت بعض الدراسات معدلات خسارة الضريبة على الدخل المتولدة

عن الأنشطة الخفية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١ م بلغت ١٠

مليارات دولار ، وتم تحقيق نسبة تقريبية تبلغ حوالي ٣٠٪ من إجمالي حصيلة

الضرائب على الدخل كخسائر ضريبية ناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي^(١) .

يعمل الفساد بكل أشكاله على تقليل الإيرادات العامة، حيث يُمكن دافعي الضرائب المتورطين في الفساد من تخفيض القيمة المطلوبة منهم أو التهرب الكامل من الضرائب بفضل التعاون مع المفتشين الضريبيين، ويُمكن أيضاً تطبيق الإعفاءات الضريبية بشكل غير سليم. وتواجه الدول النامية مشكلة تتمثل في أن نسبة الضرائب التي يتم تحصيلها حقيقةً أقل من النسبة الرسمية، وذلك بسبب تهرب الموظفين المعنيين بجمع الضرائب والذين يستفيدون من هذا التعامل غير النزيه^(٢) .

التهرب الضريبي يؤدي إلى تقليل الإيرادات الضريبية وزيادة النفقات، مما يؤثر على توازن الميزانية العامة للدولة، فالموازنة العامة تعبر عن تقديرات

(١) د/ محمد إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٢) د/ طارق محمود عبد السلام السالوس ، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة للقطاع المصرفي في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م ، ص ٣٨ . وقد أوضحت دراسة أخرى إلى أن الامتثال الضريبي (عدم التهرب الضريبي) ما هو إلا دالة في مجموعة من المتغيرات (مثل احتمال اكتشاف التهرب ، وعدالة النظام الضريبي المحسوسة ومعدل الضريبة ، ومستوى الدخل وغيرها) وفي حالة عدم قدرة المؤسسات الضريبية على اكتشاف واستئصال التهرب الضريبي ، فإن الامتثال ربما قد يتآكل ونسبة كبيرة.

Peacock, A. and GJ. Shaw , (1982) Tax Evasion and Tax Revenue , Public Finance, Finances Publiques, Vol. 37 , No (2) , p. 269 .

الحكومة للإيرادات والنفقات خلال فترة زمنية معينة، وتهديدات التهرب الضريبي تزعزع هذا التوقع ويؤدي إلى انحراف الموازنة العامة. ومن أخطر الآثار لهذه الظاهرة هو الضغط الذي يتعرض له المكلفون الأمناء بزيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، مما يعزز من دوافع التهرب الضريبي. وبالتالي، تتطلب الحكومة اللجوء إلى وسائل تمويلية بديلة لسد العجز في الموازنة العامة^(١).

ويقوم الأفراد الذين يعملون في القطاع غير الرسمي بالموازنة بين المكاسب التي تعود عليهم من جراء الامتناع عن التبليغ عن الأنشطة التي يقومون بها، أو إخفاء حقيقة مبيعاته ومشترياته من الدخول الخاضعة للضريبة وبين مخاطر احتمال اكتشاف أمره وتعرضه للعقوبات، أيضا هناك عوامل أخرى تتمثل في مدى كراهية الأفراد للقيم والأخلاقيات العامة ومدى إدراك الأفراد لقيمة الخدمات العامة وعدالة النظام^(٢).

وتعتمد الأنشطة التي تتهرب من دفع الضرائب - إلى حد ما - على المبالغة في قيمة التكاليف والمصروفات ولا يعلنون إلا عن جزء بسيط من أموالهم ، وفي هذه الحالة يتجاوزون الأساليب القانونية لتجنب الضريبة ، ويدخلون في نطاق ما يسمى بالتهرب الضريبي، حيث يظهر لنا وجود علاقة بين ظاهرة الاقتصاد غير

(١) مثل فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب القائمة، مما يزيد من الأعباء الضريبية ويشجع على المزيد من التهرب الضريبي، مما يعقد الوضع المالي للدولة . د/ جمال فوزي شمس ، ظاهرة التهرب الضريبي ودور الشرطة في ملاحقتها ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ م ، ص ٤٧٤ ، ٤٧٥.

(٢) د/ فهم عمر فهم ، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

الرسمي والتهرب الضريبي، وقد قامت دراسات تطبيقية بتحليل هذه العلاقة في سياق معين، كما في دراسة أجراها (Giles 1995) في نيوزيلاند. أظهرت الدراسة مدى قوة هذه العلاقة وكيفية ارتباطها بمدى التهرب الضريبي بناءً على حجم الاقتصاد غير الرسمي. كما نوهت الدراسة عدم وجود دليل قاطع على وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي. وبشكل عام، أكدت الدراسة أن التهرب الضريبي يعتبر جزءاً من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حيث يتأثر به وفي نفس الوقت يؤثر فيه ^(١).

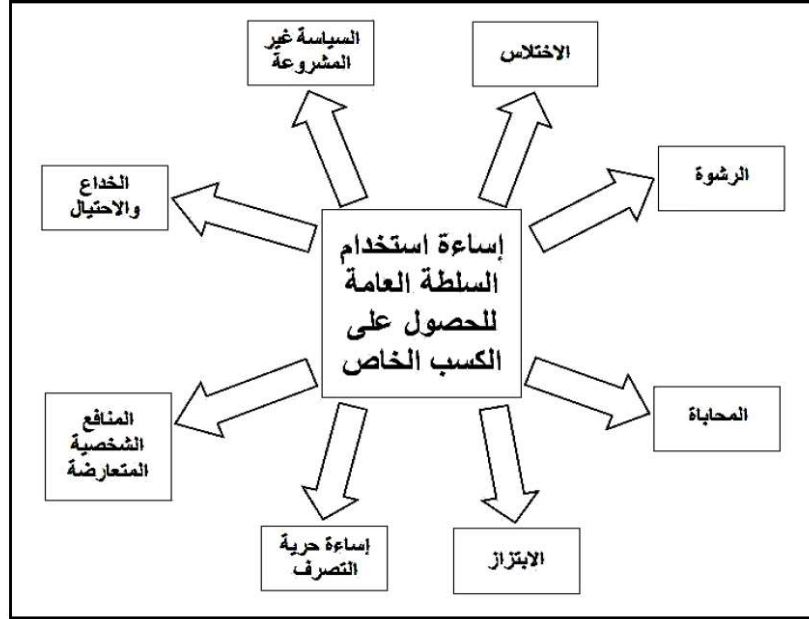
ومن أهم مظاهر الفساد المالي ارتفاع حجم التهرب الضريبي، وبفضل ممارسة الفساد تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة وضعف مستوى الإنفاق العام ، بحيث يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزداد النفقات العامة ^(٢).

ويوضح الشكل التالي مظاهر الفساد العامة التي حددتها منظمة الشفافية الدولية^(١)، وذلك على النحو التالي:

(١) د/ جمال فوزي شمس ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٢) الفساد في مجال القطاع الضريبي يترتب عليه آثار خطيرة، يقود الفساد في هذا القطاع بعض الأفراد إلى تقديم إقرارات ضريبية مضللة، حيث يُظهر الإقرار دخلاً أقل مما هو في الحقيقة، وبمجرد تقديم إقرارات مزيفة، يتحول المبدأ العادل لتوزيع الأعباء الضريبية إلى إخلال، حيث يتم تحميل الأعباء الضريبية على الفئات غير المستحقة . د/ عبد الحكم سيد إبراهيم سالماني ، دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي " ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ ؛ د/ محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر ، ص ٣٨ ؛ د / المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٦٦ . ٤٠ ، ٢٠٠١ م ، ص ٤٤ .

مظاهر الفساد العامة التي حددتها منظمة الشفافية الدولية^(١)



وهناك بعض الظواهر المرتبطة بمسألة التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، مثل عمليات غسل الأموال ، وهروب رؤوس الأموال وهذه الظواهر ترتبط في جزء كبير منها بأسباب ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ولما شك أن معظم هذه الأموال هي عبارة عن دخول غير مشروعة حيث أكدت دراسة قام بها دجانكوف وآخرون (Djankov 2001) أن الإجراءات الإدارية العقيمة والفساد وارتفاع أعباء الضرائب تعد من أهم أسباب ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وأيضا

(^١)Old Dynamics of Corruption: The Role of the United Nations Helping Member States Build, Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, P.83.

هروب الأموال إلى خارج البلاد ولا شك أن هذه النتيجة جاءت نتيجة التطبيق على خمسة وثمانين دولة ^(١) .

ومفاد ما سبق يتضح أنه من أهم الآثار المالية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتي توضح العلاقة بينه وبين التهرب الضريبي، أن التهرب الضريبي يعمل على انخفاض الموارد المالية للدولة وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الاختلال بين الإيرادات والنفقات ^(٢) .

وقد أفادت بعض الدراسات أنه عندما يصل حجم الاقتصاد غير الرسمي في جانبه المشروع إلى نسبة لا يستهان بها من الناتج القومي فإنه يؤثر على حجم الإيرادات العامة التي يفترض تحصيلها (OECD, 2000) ، وهو ما يؤثر سلبا على ميزانية الدولة ، ففي الدول التي يكون فيها الاقتصاد الرسمي أكثر تطورا من الاقتصاد غير الرسمي فيتضح وجود استقرارا في ميزانيتها العامة ، فعن طريقها تستطيع أن تؤمن سيرورة الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الرسمية ، وبطبيعة الحال سيؤدي ذلك إلى تطور تلك الاقتصاد (Bankandg, W, 2002) ^(٣) .

(^١) Djankov, Simon : (et. Al) (2001), The Regulation of Entry, the World Bank Policy.

(^٢) د/ مصطفى خليفة الزاودي ، الاقتصاد الخفي في ليبيا ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(^٣) د/ أمنية دسوقي عبد الفضيل عبد القادر ، استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية (بالتطبيق على جمهورية مصر العربية) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧ م ، ص ٣٩ .

وقد أوضحت دراسة تتعلق بدراسة العلاقة بين الاقتصاد الظلي وعجز الموازنة العامة للدولة ، أن مقدار العجز في الموازنة العامة فيما يتعلق بالدخول غير المعلنة تقدر بحوالي ٣٩٢ ألف جنيه ، ومعنى ذلك أن زيادة حجم ومقدار الاقتصاد الظلي بدلالة الدخل غير المعلن بمقدار مليون جنيه تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بمقدار ٣٩٢ ألف جنيه ^(١) .

أشار البعض إلى أن المبالغ المتهربة من الضرائب والناجمة عن الاقتصاد غير الرسمي تصل إلى حوالي ١٥٠ مليار جنيه سنوياً. يبرز أهمية هذه الأموال عندما ندرك أن إجمالي الحصيلة الضريبية في مصر لا يتجاوز ٢٦٠ مليار جنيه سنوياً (Egyptian tax Authority, 2016). وبالتالي، يمكن جمع مبالغ ضخمة من الاقتصاد غير الرسمي تفوق الحصيلة الضريبية الحالية بضعف. يعود ذلك إلى عدم قيام المؤسسات في القطاع بتقديم فواتير لعملائها أو الحصول على فواتير لمشترياتها، مما يجعل من الصعب تعقب العمليات التجارية لدى مصلحة الضرائب. ومع ذلك، ينبغي أن لا ننظر إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه فرصة ضائعة في المجال الضريبي، بل يجب إدارته بشكل مناسب من خلال تشجيع وتعزيز الاندماج في الاقتصاد الرسمي ^(٢).

(١) د/ عاطف وليم أندوراس ، الاقتصاد الظلي (المفاهيم ، المكونات ، الأسباب) والأثر على النوازنة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ م ، ص ٢٥٩ .

(٢) د/ أمنية دسوقي عبد الفضيل عبد القادر ، استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية ، مرجع سابق ، ص ٨٦ ؛ د/ أحمد دسوقي محمد إسماعيل ، السياسة العامة لمكافحة الفساد الإداري في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير

خاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث بيان انعكاسات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة، وذلك من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والموازنة العامة للدولة، الأمر الذى اقتضى بحث الفرضية القائمة على أساس أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، واقتصرنا على عرض الانعكاسات المباشرة من خلال محورين رئيسيين ، الأول الانعكاسات المباشرة للاقتصاد غير الرسمي على الإنفاق العام، والثاني الانعكاسات غير المباشرة للاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة. تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة ونعرض فيما يلى اهم النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج :

١. أن الموازنة العامة للدولة قد تلعب دوراً شديداً الأهمية في العديد من المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو حتى على المستوى الأمني في المجتمع وهي بالتأكيد محور اهتمام الشعوب، وتؤثر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الموازنة العامة للدولة الأمر الذي قد يعمل على إحداث عجز فيها لا يمكن تلافيه بسهولة .
٢. يعمل الاقتصاد غير الرسمي على تقليل إيرادات الدولة من الضرائب، حيث يتم تهريب الأموال وتجنب دفع الضرائب على الأنشطة غير الرسمية. هذا يؤدي إلى

" مدخل للإصلاح الإداري " مصر المعاصرة ، الجمعية العامة للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، العدد ٥٢٣ ، السنة مائة وسبعة ، يوليو ٢٠١٦ م ، ص ١٩٥ .

تتناقص الإيرادات المتاحة للدولة، مما يؤثر على قدرتها على تمويل الإنفاق العام وتنفيذ المشاريع الحكومية.

٣. جهود مكافحة الاقتصاد غير الرسمي قد تتطلب زيادة النفقات الحكومية في مجالات مثل تعزيز الرقابة، وتنفيذ القوانين، ومكافحة الفساد. ونتيجة لذلك، قد يتم إضافة عدد من الموارد المالية والبشرية لهذه الجهود، مما يمكن أن يؤثر على توزيع الموارد العامة والإنفاق في القطاعات الأخرى.

ثانيا : التوصيات :

١. إنشاء مجلس قومي يعمل على دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي من خلال توفير بيئة تشريعية وتنظيمية وتهيئة البيئة الاقتصادية.
٢. تحسين بيئة ريادة الأعمال لتعميق مفهوم العمل الحر لدى الشباب، ودعم علاقات التكامل والتشابك بين الوحدات الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر وبين المشروعات الكبرى من ناحية أخرى.
٣. التدرج التصاعدي في استخدام نظم الحوافز للانتقال نحو رسمية النشاط من ذلك الدعم المالي والفني والتسويقي والإعفاء الضريبي.
٤. إيجاد آلية أكثر فعالية للتعامل مع الضرائب في حالة الخروج النهائي أو حالة الإغلاق.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١. د/ أحمد جامع ، علم المالية العامة ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ م.
٢. د/ أحمد دسوقي محمد إسماعيل ، السياسة العامة لمكافحة الفساد الإداري في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير " مدخل للإصلاح الإداري " مصر المعاصرة ، الجمعية العامة للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، العدد ٥٢٣ ، السنة مائة وسبعة ، يوليو ٢٠١٦ م.
٣. د/ أحمد صالح أحمد محمد ، العبء الضريبي الفعلي على المشروعات في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، ٢٠٠٢ م .
٤. د/ السيد أحمد محمد علام ، جرائم الفساد وآليات مكافحته في نطاق الوظيفة العامة في ضوء التشريع الجنائي المصري والاتفاقيات الدولية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٥ م ، ٢٠١٦ .
٥. د/ السيد عبد المولى ، المالية العامة المصرية ودراسة الاقتصاد العام المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٦. د/ السيد محمد السيد نصار ، دور السياسة الضريبية في مواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥ .
٧. د/ المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٦٦ ، ٤ ، ٢٠٠١ م.
٨. د/ أمنية دسوقي عبد الفضيل عبد القادر ، استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية (بالتطبيق على جمهورية مصر العربية) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧ م.
٩. د/ جمال فوزي شمس ، ظاهرة التهرب الضريبي ودور الشرطة في ملاحقتها ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ م.
١٠. د/ حسني الجندي ، القانون الجنائي الضريبي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، الإسراء للطباعة ، ٢٠٠٥ م ، ٢٠٠٦ م.

١١. د/ زين العابدين ناصر ، مبادئ علم المالية العامة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ م.
١٢. د/ سيد طه بدوي ، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الاقتصاد القومي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية ، العدد الثامن والعشرون ، أكتوبر ٢٠٠٨.
١٣. د/ صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد السري ، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢.
١٤. د/ طارق محمود عبد السلام السالوس ، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة للقطاع المصرفي في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م.
١٥. د/ طارق محمود عبد السلام السالوسي ، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
١٦. د/ طه سيد بدوي ، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الاقتصاد القومي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، الجمعية العلمية لكليات الحقوق المصرية ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، العدد الثامن والعشرون أكتوبر ٢٠٠٨.
١٧. د/ عاطف وليم أندوراس ، الاقتصاد الظلي (المفاهيم ، المكونات ، الأسباب) والأثر على النوازنة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ م.
١٨. د/ عبد الأخوة التميمي ، الفساد المالي والسياسي تبديد للثروات وتأخير التنمية ، حوار المتمدين ، المدينة ، العدد ٢٣ ، ٢٠٠٢ ، ٣٠ / أغسطس ، ٢٠٠٨.
١٩. د/ عبد الحكم سيد إبراهيم سالمان ، دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي " ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد ٥٢١ ، السنة المائة وسبعة ، يناير ، ٢٠١٦.
٢٠. د/ عبد الحكم سيد إبراهيم سلمان ، دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي " ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، المجلد/العدد: مج ١٠٧ ، ع ٥٢١٤ ، ٢٠١٦.

٢١. د/ عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ م.
٢٢. د/ عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد " العلاقة الجهنمية " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٣.
٢٣. د/ عبد الهادي مقبل ، دور الضرائب غير المباشرة في تنمية اقتصاديات الدول الآخذة في النمو مع التطبيق على مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ١٩٨٨.
٢٤. د/ عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي ، دار الأندلس للطبع ، بدون سنة نشر.
٢٥. د/ علي عبد المتعال ، أساسيات في علم الضرائب ، دار الجيل ، القاهرة ، ١٩٦٧.
٢٦. د/ فهميم عمر فهميم ، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠١٢.
٢٧. د/ فهميم عمر فهميم عايد ، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي ، رسالة دكتوراه ، حقوق طنطا ، ٢٠١٢.
٢٨. د/ قارة ملاك ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب ، المكسيك ، تونس ، السنغال ، رسالة دكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ، ٢٠٠٩/٢٠١٠.
٢٩. د/ محمد إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفي في مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٨.
٣٠. د/ محمد عادل العجمي ، دولة رجال الأعمال ، مصر في أحضان البيزنس ، مكتبة جزيرة الورد ، بدون سنة نشر.
٣١. د/ محمد فوزي حامد محمد حجاج ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري في القطاع الصحي في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٣.

٣٢. د/ محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر .

٣٣. د/ مصطفى حسني مصطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، مطابع جامعة المنوفية ، بدون سنة نشر.

٣٤. د/ مصطفى خليفة الزواوي ، الاقتصاد الخفي في ليبيا ، الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي ، مجلة العلوم والتقنية ، أبريل ٢٠١٥.

٣٥. د/ هدى عبد الحميد علي محمد ، الفساد والتضخم ، (corruption and inflation) ، مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، السنة المائة ، العدد ٩٣ يناير ، ٢٠٠٩.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

36. Balter. Harry : Tax fraud and Warren Gorham Lamont , U.S.A , 1977 , p. 22 .
37. Djankov, Simon : (et. Al) (2001), The Regulation of Entry, the World Bank Policy.
38. Old Dynamics of Corruption: The Role of the United Nations Helping Member States Build, Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, P.83.
39. Peacock, A. and GJ. Shaw , (1982) Tax Evasion and Tax Revenue , Public Finance, Finances Publiques, Vol. 37 , No (2) , p. 269 .